Distr.
GENERAL
A/C.5/35/3
20 March 1980
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون
اللجنة الخامسة
البند ٩٣ من القائمة الأولية *

الخطتان المتوسطتا الأجل النموذجيتان

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا — نبذة عامة	١ — ٣	٣
ثانيا — المسائل والاستنتاجات	٤ — ٢٦	٤
الف — المسائل العامة		
١ — حالة الخطة المتوسطة الأجل	٤	٤
٢ — البرامج الرئيسية للخطة	٥	٤
٣ — هيكل الخطة الثلاثي المستوى	٦ — ٨	٤
٤ — الصلة بين الخطة والميزانية البرنامجية	٩ — ١٠	٥
٥ — تحديد الأولويات	١١	٦
باء — المسائل التي توضحها الخطتان النموذجيتان		
١ — أهداف واستراتيجيات الخطة	١٢ — ١٩	٦

* A/35/50 .

80-05991

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
(أ) امكانية وضع هيكل برنامجي "قائم على الأهداف"	١٢ - ١٨	٦
(ب) امكانية وضع أهداف واستراتيجيات محددة زمنيا	١٩ - ٢٠	٩
٢ - اساس ثابت أو متحدد	٢١ - ٢٢	١٠
٣ - التغييرات في العرض في اطار الخطة ...	٢٣ - ٢٧	١٠
(أ) التغييرات في الشروح على مستوى البرنامج	٢٣ - ٢٤	١٠
(ب) معالجة المهام المستمرة	٢٥	١١
(ج) شروح البرامج الفرعية	٢٦ - ٢٧	١١
٤ - حجم الخطة	٢٨	١٢

المرفقات

الأول - خطة نموذجية بشأن التجارة الدولية

الثاني - خطة نموذجية بشأن الشركات عبر الوطنية

أولا - نبذة عامة

١ - اضطلعت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة عشرة بدراسة متعمقة للعملية التخطيطية في الأمم المتحدة ، على أساس تقرير أعدته الأمانة العامة (١) وتقرير أعدته وحدة التفتيش المشتركة (٢) . ووضعت اللجنة ، بعد مناقشة مستفيضة ، مجموعة من المبادئ لتوجيه عملية تخطيط البرامج (٣) . وبالاضافة الى ذلك ، قدمت عددا من التوصيات الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة (٤) . وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تلك المبادئ والتوصيات في مقرره ١٩٧٩/٦٦ ، وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢٢٤ .

٢ - وطلبت اللجنة من الأمانة العامة ، من أجل دورتها العشرين ، أن تقدم لها " برامج نموذجية للخطة المتوسطة الأجل على أساس المبادئ العامة والتوصيات المحددة التي وضعتها اللجنة في دورتها التاسعة عشرة " (٥) . وذكرت اللجنة في الفقرة نفسها انه يجب ، من أجل اعداد نموذجين ، اختيار مجالين برنامجيين من قائمة البرامج التي حددتها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة (٦) . وقد اختارت الأمانة العامة من تلك القائمة برنامج الأونكتاد للسلع الأساسية وبرنامج الشركات عبر الوطنية .

٣ - وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المشار اليه أعلاه لم يقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق في الوقت المناسب لكي يعلق عليه الأمين العام ويتيح تعليقاته للجنة في دورتها التاسعة عشرة ، وان كان أعضاء الأمانة العامة قد علقوا عليه أثناء المناقشة ، وأجابوا على الأسئلة المتصلة به . وقد صدرت الآن تعليقات الأمين العام الرسمية على ذلك التقرير (٧) ، ونوقشت في الجمعية العامة قبل اتخاذها القرار ٣٤/٢٢٤ .

---

(١) E/AC.51/97 و Add.1-2 .

(٢) A/34/84 .

(٣) A/34/38 ، الفقرة ٣٠٤ .

(٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٠٥ .

(٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٠٦ .

(٦) A/33/38 ، الفقرة ١٠ .

(٧) A/34/84/Add.1 .

ثانيا - المسائل والاستنتاجات

ألف - المسائل العامة

١ - حالة الخطة المتوسطة الأجل

٤ - تنص الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٣١/٩٣ على أن " تصبح الخطة المتوسطة الأجل ، بعد اقرارها من قبل الجمعية العامة ، الموجه الرئيسي للسياسة العامة للأمم المتحدة " . وأكدت هذا من جديد الفقرة ٢ (ج) من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٤ .

٢ - البرامج الرئيسية للخطة

٥ - جاء في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة عشرة (٨) أن الهيكل البرنامجي العام الحالي للخطة مقبول . وعليه ، فان الأمين العام يعتزم الابقاء على هيكل البرامج الرئيسية لأغراض الخطة المتوسطة الأجل القادمة ما لم تقرر الجمعية العامة على الفور الشروع ، في غضون ذلك ، في أنشطة جديدة لها حجم البرنامج الرئيسي ، أو التقليل الى حد كبير من النشاط المضطلع به في اطار برامج رئيسية حالية معينة .

٣ - هيكل الخطة الثلاثي المستوى

٦ - يستند العرض التحليلي الثلاثي المستوى الوارد في الخطة الحالية الى الاعتبارات التالية (٩) :

(أ) ينشأ مستوى البرنامج الرئيسي من اشتراط عرض الخطة حسب قطاعات النشاط لا حسب الوحدات التنظيمية كما هو الحال في الميزانية البرنامجية ؛

(ب) وينشأ مستوى البرنامج من الحاجة الى وجود مستوى واحد في الخطة يكون بمثابة حلقة وصل بسيطة مع الميزانية البرنامجية ومع الوحدات الادارية . ويعادل مستوى البرنامج ، في جميع الحالات تقريبا ، خط الاعتماد في الميزانية . وحيث أن الخطة تعتبر اطارا للميزانية البرنامجية ، ستظل ثمة حاجة الى حلقة وصل من نوع ما ، في أحد المستويات الأربعة للبرنامج ، بين فئات البرنامج والوحدات التنظيمية ، وقد ثبت أن حلقة الوصل الحالية سهلة الفهم والتشغيل ؛

(ج) وقد اعتبر مستوى البرنامج الفرعي وحدة التحليل الرئيسية في الخطة ، أي المستوى الذي يتعين عنده تحديد الأهداف والاستراتيجيات المتوسطة الأجل . وفي حين أن الأهداف

---

(٨) A/34/38 ، الفقرة ٤١ (و) .

(٩) A/34/84/Add.1 ، الفقرة ١٤ .

الفعلية على مستوى البرنامج الفرعي في الخطط السابقة تترا الكثير مما ينشد تحقيقه ، يصعب تصور أهداف محددة زمنيا على مستوى البرنامج الرئيسي أو البرنامج . ونتيجة لذلك ، فان وجود مستوى للبرمجة بين مستوى البرنامج ومستوى عنصر البرنامج مازال يبدو ضرورة منطقية لتخطيط البرامج في الأمم المتحدة .

٧ — وينوى الأمين العام الاستمرار في تنظيم السرد في كل فصل من فصول الخطة القادمة حسب البرامج والبرامج الفرعية ، وان كان محتوى هذا السرد سيختلف عما ورد في الخطة الحالية ، وينبغي أن يكون هيكل البرامج الفرعية داخل عدد من البرامج مختلفا بما انه ستبذل محاولة لتحديد برامج فرعية قائمة على الأهداف (أنظر الفرع باء — ١ أدناه) .

٨ — ولن يرد سرد على مستوى عنصر البرنامج الا في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٤ — الصلة بين الخطة والميزانية البرنامجية

٩ — ستظل الخطة اطارا برنامجيا لوضع الميزانيات البرنامجية لفترات السنتين التي تشملها ، حسبما أكدته الجمعية العامة في الفقرة ١٢ (ط) من قرارها ٣٤/٢٢٤ . فمن جهة ، سيستمر استخدام هيكل البرامج والبرامج الفرعية للخطط فيما يتعلق بالوحدات التنظيمية التي تكون محل تخطيط وذلك لسرد برامج تلك الوحدات في الميزانية المقترحة . ومن جهة أخرى ، ينبغي أن تكون مجموعة عناصر البرنامج والنواتج المقترحة في اطار كل برنامج فرعي عند سرد البرامج في الميزانية بمثابة خطوات ذات معنى نحو تحقيق أهداف البرنامج الفرعي كما ذكرت في الخطة المتوسطة الأجل . ويرى الأمين العام ، وان كان ذلك لم يؤكد من جديد صراحة في القرار ٣٤/٢٢٤ ، أن المبدأ المحدد في الفقرتين ٦ و ٧ من القرار ٣١/٩٣ مازال ساريا ، وهو أن الجمعية العامة تحث الهيئات القطاعية والوظيفية والاقليمية الواضعة للبرامج على

" الامتناع عن الاضطلاع بأنشطة جديدة غير مبرمجة في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التالية ، ما لم تنشأ حاجة ملحّة تقر الجمعية العامة انها مما لا يمكن التنبؤ به ؛ "

و

" ترجو من الأمين العام أن يضمن التقيد بالاجراء المشار اليه أعلاه بشأن التخطيط والميزنة البرنامجية " .

١٠ — وستكون الايضاحات المالية في الخطة القادمة على غرار ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (١٠) ، حسبما جاء في الفقرة ٢ (ص) من القرار ٣٤/٢٢٤ . ويرى الأمين العام أن هذه التعليمات ستحل محل التعليمات الواردة في الفقرات الفرعية '٣' و '٤' و '٥' من الفقرة ٣ من القرار ٣١/٩٣ .

---

(١٠) A/33/345 ، الفقرات ٧ — ١١ .

٥ - تحديد الأولويات

١١ - يود الأمين العام ، مع ادراكه الصعوبات التي تواجهها الهيئات الحكومية الدولية في تحديد الأولويات ، أن يشير الى أن الارشادات التي أعطتها له لجنة البرنامج والتنسيق ، في دورتيها السادسة عشرة (١١) والثامنة عشرة (١٢) ، بشأن معدلات النمو النسبية ، قد أدمجت في التعليمات الصادرة من أجل وضع الميزانيات البرنامجية المقترحة ذات الصلة . اذ لن تكون هناك صلة كمّية بين الخطة والميزانية بدون تلك الارشادات .

باء - المسائل التي توضحها الخطتان النموذجيتان

١ - أهداف واستراتيجيات الخطة

(أ) امكانية وضع هيكل برنامجي " قائم على الأهداف "

١٢ - تبين أن وضع هيكل برنامجي " قائم على الأهداف " يمثل صعوبات للخطة النموذجية لبرنامج السلع الأساسية أقل من الصعوبات التي يمثلها للخطة النموذجية لبرنامج الشركات عبر الوطنية . وبالتالي فقد أمكن وضع خطة نموذجية للسلع الأساسية لها هيكل قائم على الأهداف بينما ظل هيكل الخطة للشركات عبر الوطنية قائما أساسا على الوحدات الادارية . وكما هو موضح في الدراسة المتعمقة لعملية التخطيط التي قدمها الأمين العام الى الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والتنسيق (١٣) ، لا يمكن استخلاص استنتاجات عامة من التجربة في برنامجين اثنين فقط . غير أن الفكرة تبدو أقل صعوبة نوعا ما عما كانت قبل اختبارها ، رغم أن الصعوبات التي ووجهت فيما يتعلق ببرنامج الشركات عبر الوطنية قد تواجه فيما يتعلق ببرامج أخرى .

١٣ - وفيما يتعلق ببرنامج الشركات عبر الوطنية حددت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية (١٤) أهداف عمل الأمم المتحدة في هذا المجال . وهذه الأهداف هي ما يلي :

---

(١١) A/31/38 ، الفقرات ٨٦ - ٨٨ .

(١٢) A/33/38 ، الفقرتان ٥٣ و ٥٤ .

(١٣) E/AC.51/97/Add.2 ، المقدمة .

(١٤) E/5782 .

(أ) زيادة تفهم طابع أنشطة الشركات عبر الوطنية وآثارها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانها الأصلية وفي البلدان المضيفة ، وفي مجال العلاقات الدولية ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

(ب) تأمين اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لأعمال الشركات عبر الوطنية ترمي الى تعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والنمو الاقتصادى العالمي مع السيطرة على آثارها السلبية والقضاء على هذه الآثار ؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان المضيفة ، ولا سيما البلدان النامية ، على التفاوض في معاملاتها مع الشركات عبر الوطنية .

وهذه الأهداف قابلة للتطبيق سواء فيما يتعلق بعمل الأمانة العامة أو الهيئات الحكومية الدولية المعنية ولذلك فقد بذلت محاولة أولية لوضع الخطة النموذجية على أساسها . وكان المزمع أن تتضمن تلك الخطة ، في حالة امكانية وضعها ، ثلاثة برامج فرعية يخصص واحد منها لكل هدف . وكانت الاستراتيجية المتعلقة بالبرنامج الفرعي الخاص بتعزيز قدرات التفاوض لمعظم البلدان ، على سبيل المثال ، ستقدم شرحا لكل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها المركز وجوانب العمل المتعلقة بالصكوك الدولية ونظام المعلومات والبحوث التي تسهم في تحقيق الهدف . بيد أن ذلك من شأنه أن يثير صعوبات خطيرة اذ أن ثمة حجة مفحمة مفادها أن قدرة البلدان المضيفة على التفاوض سيساعدها كثيرا وجود مدونة قواعد السلوك وغيرها من الصكوك الدولية ، والنظام الشامل للمعلومات فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية الذى يتضمن ، فيما يتضمن ، معلومات عن القوانين والمفاوضات والعقود والاتفاقات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية . كذلك فان الجزء الأكبر من بحوث المركز يسهم على نحو مباشر أو غير مباشر في تعزيز قدرة البلدان المضيفة على التفاوض . ومن ثم كان يمكن أن يغطي بيان الاستراتيجية للبرنامج الفرعي الذى له ذلك الهدف معظم عمل المركز . وقد نشأت حالة مماثلة عندما بذلت محاولة لوصف الاستراتيجية التي يتبعها المركز لتحقيق الهدف الأول ، وهو زيادة تفهم طابع الشركات عبر الوطنية وآثارها . وتسهم في تحقيق هذا الهدف كل من أنشطة التعاون التقني ونظام المعلومات وأنشطة المركز البحثية . وقد خلصنا من ذلك الى أنه بالرغم من اتجاه أنشطة المركز دون شك الى تحقيق تلك الأهداف الثلاثة ، فان محاولة استخدامها بوصفها المبدأ الهيكلي الأساسي للخطة ستؤدى الى جعل شروح الاستراتيجية تتسم بالتكرار الشديد .

١٤ - وثمة صعوبة أخرى تتعلق بمثل ذلك الهيكل البرنامجي القائم على الأهداف لبرنامج الشركات عبر الوطنية ، وهي انه حتى لو استخدم لأغراض الخطة فسوف يتبين ان كثيرا من عناصر البرنامج بالميزانية اللاحقة تسهم في تحقيق أهداف عديدة بحيث يصبح توزيعها على البرامج الفرعية عشوائيا . وعلى سبيل المثال فان المركز المعني بالشركات عبر الوطنية يتعين عليه أن يقدم تقريرا الى اللجنة في عام ١٩٨٢ عن " خبرة التفاوض مع الشركات عبر الوطنية " . واذا اعتمد هيكل قائم على الأهداف للخطة فسيلزم وضع ذلك الناتج في الميزانية اللاحقة اما تحت هدف " زيادة تفهم طابع أنشطة الشركات عبر الوطنية " أو تحت هدف " تعزيز قدرة البلدان المضيفة على التفاوض " . ويتساوى هذا

وذلك من حيث القابلية للتطبيق . وتتحاشى هذه الصعوبة في الخطة النموذجية حيث يعرض ذلك العمل بوصفه جزءا من البرنامج الفرعي الخاص بالبحث .

١٥ - وفيما يتعلق ببرنامج السلع الأساسية فان أهدافه هي الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ٩٣ (د - ٤) ، والمكررة ، مع اختلاف في التأكيد ، في قرار الأونكتاد ١٢٤ (د - ٥) . ورغم ان كلا من القرارين يهدف الى استقرار السوق وتنمية السلع الأساسية فان موضع معالجة كل من الهدفين يختلف فيما بين القرارين ، ومن الواضح انهما يختلفان من حيث الأفق الزمني . ومشاكل السوق هدف قصير الأجل نسبيا في حين أن تنمية السلع الأساسية هدف أطول أجلا . ويجري التمييز بين البرنامجين الفرعيين من حيث افقهما الزمني أساسا .

١٦ - ولا تمثل حالة هذين البرنامجين غالبية برامج الأمم المتحدة . والحالة الأكثر اعتيادا هي وجود قرارات متعددة تتضمن متطلبات تحكم العمل المتعلق بكل برنامج ، أو حتى برنامج فرعي ، لم تضعه هيئة حكومية دولية بوصفه مجموعة من الأهداف التركيبية . ويلقي وضع الأهداف في الخطة من جانب الأمانة العامة عبء تلك الشروح التفسيرية التركيبية على عاتق الأمانة العامة عادة . ويمكن للجمعية العامة ، اذا أرادت ذلك ، أن تشجع الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة والقطاعية والاقليمية على أن تشارك في مهمة وضع تلك الأهداف التركيبية ، أو تضطلع بها في مجالات اختصاصها .

١٧ - واعتماد هيكل برنامجي قائم على الأهداف يعني عموما وجود اختلاف بين ذلك الهيكل وهيكل الوحدات الادارية للمنظمة التي تنفذ البرنامج . وهذا يعني انه لن تكون هناك بوجه عام أية وحدة محددة بوصفها مسؤولة عن انجاز أي هدف على وجه التحديد . ومع ذلك فان المسؤولية الفردية ستظل مسايرة للخطة على مستوى مجموعة الأهداف في اطار برنامج بعينه . وقد وجد اختلاف ، فيما يتعلق ببرنامج السلع الأساسية للاونكتاد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ (١٥) ، بين هيكل البرنامج الفرعي والتنظيم الاداري للشعبة كما هو مشروح في الفقرة ٨ من المرفق الأول . بيد أن الهيكل المقترح للنموذج لن يحقق توافقا أشد بين البرامج الفرعية والفروع . ففروع شعبة السلع الأساسية المسؤولة أساسا عن المفاوضات المتعلقة بمسائل السوق قد يطلب اليها المشاركة في اعداد دراسات عن مسائل تنمية السلع الأساسية ؛ وتستخدم النتائج التي يخلص اليها فرع التنمية والدراسات العامة كمدخل في المفاوضات . ولا يمكن تحديد أية وحدة في كل من الهيكلين الحالي والمقترح بوصفها المسؤولة بمفردها عن انجاز هدف بعينه ، ويمكن وضع نواتج عديدة تحت هدف استقرار السوق أو تنمية السلع الأساسية . والمسائل في مجال السلع الأساسية مترابطة على نحو وثيق ومن الصعب تصور مجموعة من الأهداف المتفرقة تخدم كلا منها نواتج مختلفة .

---

(١٥) A/33/6/Rev.1 ، الفقرات من ١٨ - ٤٨ الى ١٨ - ٧٣ .

١٨ - وعموما حتى اذا أمكن وضع هيكل برنامجي قائم على الأهداف فانه لن يغطي عمل البرنامج بأكمله . وحيث تعرض المهام المستمرة بوصفها برنامجا فرعيا مستقلا ، كما في الخطة النموذجية المتعلقة بالسلع الأساسية ، لا يمكن أن توضع سوى أهداف تتسم بالتكرار المفرط كي تشمل تلك المهام ، ولذلك يوصى بعدم وضع أهداف لتلك البرامج الفرعية . وثمة حالة أخرى وثيقة الصلة بالموضوع وهي عمل الوحدات المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجان الاقليمية . ومن المستحسن لأغراض وضوح الميزانية أن يكفل تحديد مستقل لذلك العمل كما هو الحال في الخطة النموذجية رغم انه يمكن ان يدرج بأكمله تحت الأهداف الثلاثة الأخرى .

(ب) امكانية وضع أهداف واستراتيجيات محددة زمنيا

١٩ - لم يتبين امكان وضع أهداف محددة زمنيا على مستوى البرنامج الفرعي حتى وان كانت الأهداف الحكومية الدولية محددة نسبيا كما في حالة الخطتين النموذجيتين . ومع ذلك فقد أمكن وضع أهداف ثانوية محددة زمنيا .

٢٠ - وتبين الخطتان النموذجيتان انه توجد على الأقل أربعة أنماط للأهداف المحددة وهي :

'١' الأهداف المحددة زمنيا بمعنى الكلمة ، التي يمكن أن يحدد لها تاريخ للانجاز. وعموما فان الأهداف التي على هذا المستوى من الدقة لا تكون ممكنة الا لجزء من عمل البرنامج الفرعي . وكثيرا ما تكون أهدافا لانجاز عمل حكومي دولي ، مثل انشاء اتفاق دولي أو انجاز نشاط واسع للأمانة العامة مثل تشغيل نظام المعلومات المتعلق بالشركات عبر الوطنية ؛

'٢' الأهداف المحددة زمنيا التي يمكن أن تحدد المدة التي يتوقع انجاز كل هدف منها اثناءها رغم عدم امكان تحديد تاريخ معين لذلك ؛

'٣' الأهداف التي تعين حالة محددة للأمور ينبغي أن يستهدفها البرنامج الفرعي ولكن لا يمكن وضع تاريخ أو حد زمني لبلوغها . والمعتاد في مثل هذه الحالات أن يتسنى تحديد استراتيجية ذات مراحل في الخطة بحيث يوجد تسلسل للاجراءات في الخطة يمكن أن يتخذ كمعيار تقارن به النتائج الفعلية اذا لزم تقييم البرنامج الفرعي في المستقبل . ومثال ذلك تحقيق اتفاق دولي بشأن أي من السلع الأساسية المدرجة في الحاشية ٤ للخطة النموذجية للسلع الأساسية . وقد كان للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية هدف في البداية هو تحقيق اتفاق رسمي على مراحل فيما يتعلق بـ ١٤ سلعة أساسية . ومع ذلك لا يمكن وضع حد زمني لذلك البرنامج الفرعي لأن أنشطته تخضع لتغييرات كبرى نتيجة للقرارات التي تتخذ في دورات المؤتمر والقرارات التي يتخذها الجهاز الدائم للأونكتاد بين الدورات ، وكذلك القرارات التي تتخذها الاجتماعات التحضيرية ومؤتمرات التفاوض

والتي تتخذها حتى ، في بعض الحالات ، هيئات خارج الأونكتاد ، مثل القرارات التي تطالب الأمين العام للأونكتاد بالدعوة لعقد مؤتمرات لاعادة التفاوض بشأن الاتفاقات الحالية المتعلقة بالسلع الأساسية ، التي اتخذتها المجالس المستقلة المعنية بالسلع الأساسية . ورغم ذلك فعند استعراض تنفيذها ، بعد خمس سنوات (١٦) ، ثبت أن بحث مدى التقدم فيما يتعلق بكل سلعة أساسية على مدى مراحل البرنامج يشكل معيارا كافيا يسمح بتقييم درجة نجاح البرنامج . وأغلب الظن أن هذا النمط من الأهداف الذي تحدد له حالة من الأمور ينبغي تحقيقها (مثل انشاء اتفاق رسمي بشأن السلع الأساسية) ، فضلا عن تحديد استراتيجية يلزم اتباعها على أساس مرحلي ، هو الأهم للتخطيط في الأمم المتحدة حيث أن الأهداف الأكثر تحديدا ستكون اما نادرة أو مفصلة لدرجة تجعلها بصفة أساسية انجاز عنصر من عناصر البرنامج .

(٤) الأهداف غير المحددة زمنيا على أي نحو كان ولكن التي لها مؤشرات انجاز كميّة ، مثل أوقات الاستجابة في عمليات المساعدة التقنية ، كما في الهدف الثانوي للبرنامج الفرعي ٣ للخطة النموذجية للشركات عبر الوطنية .

٢ - أساس ثابت أو متجدد

٢١ - ان شروح الاستراتيجية الواردة في كل من الخطتين النموذجيتين هي بيانات عن الاجراءات المحددة أو الاجراءات المتتابعة التي تتخذ في فترة الخطة أكثر منها قوائم بالنواتج المستهدفة . وتصح هذه الشروح فيما يتعلق بمعظم البرامج الفرعية لعدة فترات من فترات السنتين بحيث أنه اذا اتبع هذا النهج سينتفي السبب الرئيسي للطابع المتجدد للخطط السابقة .

٢٢ - وعملية التنقيح الأخيرة للخطة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ لها صلة أيضا بذلك الموضوع. فقد أسفر التنقيح ، الذي انصب على تغييرات هامة في الأهداف أو المشاكل المطروقة أو الاستراتيجيات ، عن نص لا يتجاوز حجمه عشر حجم الخطة ذاتها بحيث يتضح أن التنقيحات التي تجرى كل سنتين لخطة محددة تحقق وفرا كبيرا في الجهود وكذلك تركيزا للاهتمام بالمقارنة بالتعديلات التي تجرى كل سنتين للخطة بأكملها .

٣ - التغييرات في العرض في اطار الخطة

(أ) التغييرات في الشروح على مستوى البرنامج

٢٣ - تتبع الشروح على مستوى البرنامج في الخطتين النموذجيتين شكل الخطة الحالية مع استثناءين هما :

---

(١٦) أنظر TD/228 .

'١' لا توجد قوائم للانجازات المتوقعة حيث ان ذلك الجانب من أنشطة الأمانة العامة سيغطى في وصف الحالة في بداية فترة الخطة . وبالتالي سترد في تقارير اداء البرنامج معلومات أكثر تفصيلا عن الانجازات الفعلية .

'٢' لا يوجد جدول يبين توزيع الموارد على البرامج الفرعية . وسيستمر ذلك واضحا من الناحية المطلقة ومن ناحية النسب المئوية في الميزانية البرنامجية المقترحة حيث يمكن أن تقوم تلك الأرقام على أساس اقتراحات مفصلة على مستوى عنصر البرنامج . وقد ثبت ان مثل تلك الحسابات في الخطة تخمينية لدرجة تجعلها بلا فائدة .

٢٤ - وفيما يتعلق بالخطة النموذجية للسلع الأساسية يوجد سرد برنامج بشأن توجيه البرنامج ككل . وسيكون هذا لازما عادة حيث تقدم الهيئات الحكومية الدولية ، كما هو الحال فيما يتعلق بعمل الأونكتاد بشأن السلع الأساسية ، اطارا واضحا تدرس في نطاقه جميع أنشطة البرنامج .

(ب) معالجة المهام المستمرة

٢٥ - تحدد المهام المستمرة في كلتا الخطتين النموذجيتين ، بناء على اقتراح من وحدة التفتيش المشتركة . بيد أن معالجة المهام المستمرة تختلف في كلا النموذجين . فهي في خطة السلع الأساسية تشكل برنامجا فرعيا مستقلا له سرد مختصر يصف تلك الأنشطة ببساطة دون محاولة تحديد أهدافها أو المشكلة التي تطرقها . وفي الخطة النموذجية للشركات عبر الوطنية تحدد المهام المستمرة بوصفها أهدافا ثانوية مستقلة ولكنها فيما عدا ذلك تعرض على انها تسهم في الأهداف العامة للبرامج الفرعية التي تشكل جزءا منها . ولكل من المعالجتين مزاياه ولا يبدو من الضروري تفضيل احداهما على الأخرى لأغراض التوحيد .

(ج) شروح البرامج الفرعية

٢٦ - ان التقسيمات الأساسية لشروح البرامج الفرعية في الخطتين النموذجيتين هي نفسها الواردة في الخطة الحالية ، مع استثنائين هما :

'١' اسقاط الشرح المتعلق بالأنشطة ذات الفائدة الحدية نظرا لأن تحديد تلك الأنشطة يجرى على نحو أنسب لدى اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة وفي تقارير اداء البرنامج ؛

'٢' اعادة صياغة الجزء المتعلق بـ "الأثر المتوقع" ، في الخطة النموذجية للشركات عبر الوطنية ، بنص أكثر دقة يعرض وسائل للحصول على المؤشرات التي تستخدم في تقييم العمل في اطار البرامج الفرعية حيثما كان ذلك ممكنا .

٢٧ - وفضلا عن ذلك فان الأنشطة الجديدة ستحدد على هذا النحو في أية خطط مقبلة .

٤ - حجم الخطة

٢٨ - تمثل الخطتان النموذجيتان تحسنا ملموسا عن الخطة الحالية من حيث المحتوى ، ولكنهما ليستا أقصر كثيرا من الشروح الحالية . واذا اتخذت هاتان الخطتان كأساس لشروح الخطط في المستقبل سيكون حجم الخطة التالية مماثلا لحجم الخطة الحالية تقريبا ، أي ١٠٠٠ صفحة على الأقل . ويمكن تصور خطة مختلفة لا تقدم فيها على مستوى البرنامج الرئيسي سوى الاتجاهات والمؤشرات العامة فيما يتعلق بالاستراتيجيات البديلة والتأكيدات ذات الصلة ، مع الجمع في نفس الشرح بين الأنشطة الاقليمية والعالمية . ولن تزيد الخطة كثيرا في اطار ذلك التصور عن مقدمة مطولة ، وستكون صلاتها بالميزانية البرنامجية واهية . ويدرك الأمين العام من المناقشات التي دارت في لجنة البرنامج والتنسيق وفي اللجنة الخامسة أن هذا ليس نوع الخطة الذي تتوقعه الدول الأعضاء .

المرفق الأول

خطة نموذجية بشأن التجارة الدولية ، البرنامج ٢ : الاونكتاد : السلع الأساسية

ألف ـ توجيه البرنامج ككل

١ ـ استهل الاونكتاد الرابع في القرار ٩٣ (د ـ ٤) ، المتعلق بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، استراتيجية جديدة في هذا الميدان عن طريق استخدام المفاوضات الحكومية الدولية التي تهدف الى التوصل الى اتفاقات بشأن الاجراءات الدولية الرامية الى تحسين هياكل الأسواق في التجارة الدولية للسلع الأساسية . وقد وضع البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بوصفه نهجا شاملا ومتكاملا لحل مشاكل السلع الأساسية ، على العكس من النهج السابق القائم على أساس تناول كل سلعة على حده . وفيما يلي عناصر تكامله :

- اطار مشترك للاهداف المتفق عليها
- تحديد التدابير الدولية اللازمة لتحقيق الأهداف
- اجراءات محددة واطار زمني للتنفيذ
- التفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك لتمويل المخزونات الاحتياطية وغير ذلك من التدابير
- انشاء هيئة حكومية دولية جديدة للاشراف على العملية بكاملها (اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية) .

٢ ـ وفي الفترة الفاصلة بين الاونكتاد الرابع والاونكتاد الخامس ، كانت الأنشطة المضطلع بها في اطار البرنامج تستهدف كلية تقريبا ، بارشاد اللجنة المخصصة في مجال السياسة ، دعم عدد جد كبير من الاجتماعات التحضيرية والمفاوضات المتعلقة بسلع أساسية منفردة وبالصندوق المشترك . وفي الاجتماعات التي عقدت بشأن سلع أساسية منفردة ، انصب الاهتمام بصفة رئيسية ، وان كان ليس حصرا ، على مشكلة استقرار الاسواق .

٣ ـ وقد ادرك الاونكتاد الخامس ، لدى تقييم التقدم المحرز حتى ذلك الحين (أ) ، ان البرنامج الزمني الأصلي المنصوص عليه في القرار ٩٣ (د ـ ٤) للمفاوضات بشأن سلع أساسية منفردة (نهاية عام ١٩٧٨) أقصر كثيرا من ان يتيح التوصل الى نتائج وافية ، رغم تمديده فيما بعد حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، وقرر نتيجة لذلك في قراره ١٢٤ (د ـ ٥) مايلي :

(أ) قدمت الى الاونكتاد الخامس في الوثيقة TD/228 دراسة استعراضية لتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية .

(أ) ان تصبح أية اجتماعات تحضيرية ومفاوضات أخرى تعقد عملا بالقرار ٩٣ (د — ٤) ، بعد نهاية الاطار المحدد زمنيا للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، جزءا من برنامج العمل العادى للاونكتاد (الفقرة دال — ٢) ؛

(ب) ان تحظى الانشطة الاخرى المدرجة في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، أى النواحي الانمائية الأطول أجلا لبرنامج السلع الأساسية ، التي تحوّل عنها التركيز لصالح المفاوضات بشأن استقرار الأسواق ، بمزيد من الاهتمام في الفترة المتوسطة الأجل التالية ؛

(ج) ان يضطلع بهذه الأنشطة في الوقت المناسب بارشاد سياسي من لجنة السلع الأساسية ، التي ستستأنف سلسلة اجتماعاتها العادية بعد توقف دام حوالي أربع سنوات " وضمن اطار التعاون الدولي " (الفقرتان جيم — ١ وجيم — ٤) .

٤ — وتترتب على هذه القرارات النتائج التالية :

(أ) سيجرى الاضطلاع بالأعمال التحضيرية والمفاوضات بشأن السلع الأساسية المنفردة دون حدود زمنية الى أن يتم التوصل الى اتفاقات أو الى أن يتخذ قرار بتعليقها أو انهائها ؛

(ب) ستحدد درجة الأولوية النسبية التي ستمنح للأنشطة المتصلة بالمسائل الانمائية الأطول أجلا المتعلقة بالسلع الأساسية ازاء المشاكل الأقصر أجلا المتعلقة بالأسواق في مناقشات أخرى تجرى في الاجهزة الحكومية الدولية المختصة .

٥ — ويتضح من الملاحظات الآنفة أن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الذى يمثل في الوقت الحالي معظم الأنشطة في اطار هذا البرنامج ، يضم أهدافا قصيرة الأجل وأهدافا طويلة الأجل على السواء . ولهذا السبب تم توزيع الأنشطة المضطلع بها في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، لأغراض عملية التخطيط المتوسطة الأجل ، فيما بين البرامج الفرعية ذات الآفاق الزمنية المختلفة ، مع انه سيتم الابقاء على النهج المتكامل لحل مشاكل السلع الأساسية الذى استهله المؤتمر في القرار ٩٣ (د — ٤) .

باء — التنظيم

١ — الاستعراض الحكومي الدولي

٦ — ينظر في أعمال الأمانة في هذا البرنامج مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية المختصة ، لاسيما لجنة السلع الأساسية واللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (ب) ،

(ب) حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، كانت أعمال الأمانة تنظر فيها بصفة

(يتبع)

والهيئات الفرعية للجنة السلع الأساسية (ج) ، والمؤتمرات والاجتماعات التحضيرية وغيرها من الاجتماعات المعنية بالسلع الأساسية التي تعقد داخل اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وخارجه على السواء .

٢ - الأمانة

٧ - ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة هي شعبة السلع الأساسية ، التي كان يعمل فيها ٣٦ موظفا من الفئة الفنية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ . ولا تموّل أى من الوظائف من مصادر خارجة عن الميزانية . وكان هيكل الشعبة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ كالتالي :

(تابع الحاشية ب)
رئيسية لجنة السلع الأساسية وهيئاتها الفرعية . وفي شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ ، قرر مجلس التجارة والتنمية ، بمقرره ١٤٠ (د - ١٦) ، ان ينشئ ، بموجب قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) ، لجنة حكومية دولية مخصصة لتنسيق الأعمال والمفاوضات التحضيرية ، ولمعالجة ما قد ينشأ من مسائل السياسة الرئيسية ، ولتنسيق تنفيذ التدابير المتخذة في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وفي الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ ، لم تجتمع لجنة السلع الأساسية ، ومارس مجلس التجارة والتنمية بعض وظائفها ، في حين عقدت اللجنة الحكومية الدولية المخصصة تسع دورات . وفي شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ، قرر مجلس التجارة والتنمية ، في دورته التاسعة عشرة ، بمقرره ٢٠٠ (د - ١٩) ، ان تستمر اللجنة الحكومية الدولية المخصصة حتى نهاية عام ١٩٨٠ وان يعهد بالمسؤولية عن الأعمال الاخرى التي يضطلع بها في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بعد هذا التاريخ الى لجنة السلع الأساسية .

(ج) تشمل الهيئات الفرعية للجنة السلع الأساسية اللجنة الفرعية الدائمة للسلع الأساسية ، التي كان آخر اجتماع لها في عام ١٩٦٧ ، والفريق الدائم المعني بالمواد التركيبية والبديلة ، الذى كان آخر اجتماع له في عام ١٩٧٤ . ومن المقرر أن تعقد لجنة التنغستن ، التي ترفع أيضا تقارير الى لجنة السلع الأساسية ، دورتها الثانية عشرة في شباط/فبراير ١٩٨٠ .

موظفو الفئة الفنية

الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير *	٦	—	٦
فرع التنمية والدراسات العامة	١١	—	١١
فرع الفلزات والمعادن	٥	—	٥
فرع السلع الأساسية الزراعية	١٤	—	١٤
المجموع	٣٦	—	٣٦

* يشمل وحدة المفاوضات المتعلقة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (أنظر الفقرة التالية) .

٣ ـ أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل البرنامجي المقترح

٨ ـ يتواءم الهيكل الادارى الأساسي لشعبة السلع الأساسية ، المبين أعلاه ، مع الهيكل البرنامجي المقترح . وقد اضيف الى الهيكل الادارى الأساسي ، في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ الى ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، عدد من فرق العمل (تتناول أربع منها السلع الأساسية الزراعية ، واثنتان منها للفلزات والمعادن ، وواحدة منها للصندوق المشترك) بغية تعزيز أنشطة الأمانة فيما يتعلق بما يلزم في المراحل الاولى من تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية من أنشطة تتسم بطابع تقني بدرجة أكبر . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ، عندما بلغ تنفيذ البرنامج المراحل التحضيرية والتفاوضية الأكثر تقدما ، حلّت فرق العمل ، واستوعب بعض أعضائها في الفروع الفنية ، وانتدب آخرون للعمل في وحدة المفاوضات المنشأة حديثا والملحقة بمكتب المدير ، التي تستهدف تقديم الدعم بطريقة مرنة لعملية التفاوض .

جيم — التنسيـــق

١ — التنسيق الرسمي داخل الأمانة وداخـــل منظومة الأمم المتحـــدة

[سيوصف التنسيق على مستوى الأونكتاد ككل وليس على مستـــوى البرامـــج المختلفـــة]

٢ — الوحدات التي يتوقع الاضطلاع بأنشطـــة هامـــة مشتركة معها أثناء الفترة

٩ — من المتوقع أن تظل أمانة الأونكتاد تحظى بتعاون بشأن السلع الأساسية الزراعية من جانب منظمة الاغذية والزراعة . ويشمل التعاون مع اللجان الاقليمية اعداد الدراسات القطرية وعقد حلقات دراسية وحلقات عمل اقليمية . وسيجرى الاضطلاع ، بالتشاور مع صندوق النقد الدولي ، وفقا لقـــرار المؤتمر ١٢٥ (د — ٥) ، بدراسة مفصلة لتشغيل مرفق تكميلي لأوجه النقص في حصيلة الصـــادرات ذات الصلة بالسلع الأساسية . وسيجرى الاضطلاع ، وفقا لقرار المؤتمر ١٢٤ (د — ٥) بدراســـات بشأن مختلف نواحي تنمية السلع الأساسية ، وذلك بالتشاور مع هيئات المنتجين / المستهلكـــين والمنظمات الدولية ذات الصلة ، بما فيها منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنميـــة الصناعية والبنك الدولي . وسيجرى الاضطلاع بدراسات بشأن تجارة الاغذية ، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة ، بما فيها منظمة الاغذية والزراعة ومجلس الاغذية العالمي .

دال — سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ : تحليل السلع الأساسية (المهام المستمرة)

١٠ — استعراض وتحليل بوجه عام لقطاع السلع الأساسية ، بما في ذلك معلومات عـــن الحالـــة والاتجاهات الراهنة ، والاسقاط الطويل الأجل للعرض والطلب ، والمناظير العامة لاقتصـــــاد السلع الأساسية ، ومعلومات عن الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الحالية .

١١ — وترد معلومات في المنشورات التالية ، في جملة منشورات أخرى : النشرة الشهرية لأسعـــار السلع الأساسية ؛ احصاءات التنفستن (نشرة فصلية) ؛ اسقاطات التجارة للسلع الأساسيـــة المنفردة ؛ دراسات على المستوى القطري وعلى مستوى السلع الأساسية المنفردة .

١٢ — ومن المزمع ان تنشر في المستقبل نشرة استعراضية شهرية للسلع الأساسية ، على غـــرار النشرة السنوية " الدراسة الاستقصائية للسلع الأساسية " التي كان الاونكتاد ينشرها في الستينات .

وتستخدم النواتج من هذا البرنامج الفرعي بصفة رئيسية بوصفها مدخلات للبرامج الفرعية الأخرى . والمستخدمون الأساسيون هم الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات البحوث .

البرنامج الفرعي ٢ : النواحي الانمائية والعامة لاقتصاد السلع الأساسية

(أ) الأهداف

١٣ - ان الهدف الرئيسي العام الطويل الأجل لهذا البرنامج الفرعي هو النهوض بنمو مستقر لحصيلة الصادرات لدى البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية . ويمكن تقسيم هذا الهدف العام الى أهداف جزئية ثانوية تتناول مختلف نواحي أو أسباب الحالة الراهنة غير المؤاتية كلا على حدة . ومن شأن تحقيق أي من هذه الأهداف الثانوية أن يسهم في بلوغ الهدف العام المذكور أعلاه . وتشمل هذه الأهداف الجزئية ما يلي :

'١' (أ) تحسين الانتاجية في قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية ؛

(ب) تحسين قدرة المنتجات الأولية الطبيعية على منافسة البدائل التركيبية ؛

'٢' زيادة مشاركة البلدان النامية في تجهيز منتجاتها ؛

'٣' زيادة مشاركة البلدان النامية في تسويق وتوزيع منتجاتها ؛

'٤' رفع القيود المفروضة على وصول السلع الأساسية المجهزة الى الأسواق .

١٤ - وسيستلزم بلوغ هذه الأهداف اجراءات على الصعيدين الوطني والدولي . وسيتبلور نطاق الاجراءات الدولية ، سواء كانت عن طريق اتفاقات حكومية دولية رسمية أو خلافها ، في سياق المناقشات والمفاوضات التي تجرى في المحافل المناسبة .

١٥ - والأهداف الاضافية التي يعهد بها الى هذا البرنامج الفرعي هي المساهمة في تحسين الاوضاع القائمة في التجارة الدولية في الاغذية وفي حل المشاكل التي قد تنشأ في الاسواق بالنسبة لبعض الفلزات والمعادن نتيجة لانتاج المعادن من قاع البحار .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦ - يخضع معظم نظام التسويق والتوزيع للسلع الأساسية التي تصدّرها البلدان النامية للسيطرة الاجنبية ؛ وتعتبر المردودات التي يتحصل عليها المنتجون متدنية بوجه عام بوصفها نسبة من التكلفة النهائية للمستهلكين ؛ وتعتبر نسبة المواد الخام التي يجرى تجهيزها في البلدان النامية المنتجة جدّ متدنية بالمقارنة بما قد يعتبر مستنسبا ؛ وتواجه السلع الأساسية المجهزة وشبه المجهزة حواجز جمركية في البلدان المستهلكة ، واعتمادا مفرطا على الاسواق في البلدان المتقدمة النمو ، ومنافسة من جانب المواد البديلة للمنتجات الطبيعية . ولا يجرى تنظيم التجارة الدولية في الاغذية بحيث تساهم بأقصى ما يمكنها من الفعالية في حل مشاكل الجوع وسوء التغذية والأمن الغذائي . وقد يكون لانتاج المعادن من قاع البحار آثار ضارة على أسواق بعض الفلزات والمعادن .

(ج) السند التشريعي

١٧ - قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، ومقرر مجلس التجارة والتنمية ٧ (د - ١) وقرارات المؤتمر ٥١ (د - ٣) ، و١٠٥ (د - ٥) و ١٢٤ (د - ٥) و ١٢٥ (د - ٥) .

(د) الاستراتيجية

'١' الحالة في بداية فترة الخطة

١٨ - حظيت الأنشطة المضطلع بها في اطار هذا البرنامج الفرعي ، كما لوحظ آنفا (د) ، بتركيز قليل نسبيا في الفترة الفاصلة بين الاونكتاد الرابع والاونكتاد الخامس . وهي مازالت في مرحلة مبكرة ولم تنظر فيها بعد لجنة السلع الأساسية .

'٢' استراتيجية فترة الخطة

١٩ - يقتضي القرار ان تكون الخطوة الاولى صوب انشاء اطار للتعاون الدولي سعيا الى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه هي اعداد دراسات عن حالة اقتصاد السلع الأساسية والاوضاع التي يمكن في ظلها تحقيق تحسينات . وسيجرى الاضطلاع بهذه الدراسات بالتشاور مع المنظمات الدولية ذات الصلة وهيئات المنتجين - المستهلكين ذات الصلة . ويمكن ان تستخدم هذه الدراسات الاولية بوصفها أساسا لتقديم المساعدة ، عند الطلب ، للبلدان النامية في صياغة السياسات الوطنية في مجال تنمية السلع الأساسية . وقد يلزم ، في مرحلة لاحقة ، الاضطلاع بمزيد من الدراسات التي تستكشف بدرجة أكبر من التفصيل نطاق الاجراءات الدولية ، والاشكال التي قد تتخذها هذه الاجراءات والاجهزة والأساليب المناسبة لتنفيذها .

٢٠ - وليس من الممكن التنبؤ بما اذا كان سيتم بلوغ مرحلة من مراحل التفاوض ، او بالوقت الذى سيتم فيه ذلك ، فيما يتصل بالمسائل التي تحددها الأنشطة المشار اليها في الفقرة السابقة . وسيكون على الحكومات ان تقرر في الوقت المناسب الدعوة الى عقد اجتماعات تحضيرية أو مؤتمرات تفاوض بشأن سلع أساسية منفردة ، تتاح لها النتائج التي تخلص اليها هذه الدراسات ، او ما اذا كان من اللازم الاضطلاع بمزيد من الاعمال داخل الأجهزة الدائمة التابعة للاونكتاد .

٢١ - وستقدم تقارير تهدف الى صياغة حلول فعالة لمشاكل التجارة الدولية في الاغذية وانتاج المعادن من قاع البحار الى مجلس التجارة والتنمية أو الى هيئاته الفرعية ، وذلك وفقا لقرار المؤتمر ١٠٥ (د - ٥) ، وبتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة .

(د) الفقرة ٢ أعلاه .

البرنامج الفرعي ٣ : الأعمال التحضيرية والمفاوضات وأنشطة المتابعة بشأن الصندوق المشترك والسلع الأساسية المنفردة

٢٢ - يشمل هذا البرنامج الفرعي السلع الأساسية المنفردة الداخلة ضمن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية والخارجة عنه على السواء . والاهداف والاستراتيجية العامة وتسلسل الاجراءات هي ذاتها بصفة أساسية فيما يتعلق بالفئتين . وجدير بالذكر انه يمكن السعي الى تحقيق أهداف البرنامج الفرعي ٢ أيضا عن طريق الأعمال التحضيرية والمفاوضات بشأن سلع أساسية منفردة . بيد ان التركيز في هذا البرنامج الفرعي ينصب على التفاوض بشأن اتفاقات تستهدف استقرار الأسواق .

(أ) الأهداف

٢٣ - ان الأهداف الأساسية لهذا البرنامج الفرعي هي تحقيق أوضاع مستقرة في تجارة السلع الأساسية ، بما في ذلك تجنب التقلبات المفرطة في الأسعار ، وتحسين وادامة الدخل الحقيقي للبلدان النامية المنفردة عن طريق زيادة حصيلة الصادرات ، وحمايتها من التقلبات التي تطرأ على حصيلة الصادرات ، لاسيما صادرات السلع الأساسية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤ - تعتمد عموما البلدان النامية على صادرات السلع الأساسية الأولية لتحقيق نسبة تزيد على ٧٠ في المائة من حصيلة صادراتها . ودرجة هذا الاعتماد تتجاوز في بعض البلدان ٩٠ في المائة . ويعتبر التقلقل من خصائص أسواق السلع الأساسية ، اذ تتعرض هذه الاسواق لتقلبات مفرطة في الطلب والعرض والاسعار . ونتيجة لذلك ، تواجه البلدان النامية تقلقلا فيما يتعلق بمستوى واستقرار حصيلة الصادرات وبذلك تواجه تقلقلا في اقتصادها وتنميتها الاجتماعية . وما فتئ عدم استقرار السلع الأساسية يمثل مشكلة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أيضا ، لاسيما عن طريق أثره على التضخم ودورة الأعمال التجارية .

(ج) السند التشريعي

٢٥ - قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، ومقرر مجلس التجارة والتنمية ٧ (د - ١) وقرارات المؤتمر ٧٨ (د - ٣) ، و ١٠٤ (د - ٥) ، و ١٢٤ (د - ٥) ، و ١٢٦ (د - ٥) .

(د) الاستراتيجية

'١' الحالة في بداية فترة الخطة

٢٦ - من المتوقع ، في ضوء الاتفاق الذى تم التوصل اليه في آذار/مارس ١٩٧٩ بشأن العناصر الأساسية للصندوق المشترك ، إكمال المفاوضات بشأن الصندوق في عام ١٩٨٠ .

٢٧ - وحتى هذا التاريخ اكملت المفاوضات بشأن اتفاق جديد واحد بشأن السلع الأساسية ، وهو الاتفاق المتعلق بالمطاط الطبيعي ، في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وبحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، كانت قد عقدت اجتماعات تحضيرية وغيرها من الاجتماعات بشأن جميع السلع الأساسية المتبقية (باستثناء الموز والهوكسيت) ، المذكورة في قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) والتي لا تشملها بالفعل اتفاقات السلع الأساسية الحالية (هـ) . وفيما يتعلق ببعض السلع الأساسية ، انصبت الاعمال التحضيرية كلية أو الى حد كبير على التماس حلول لمشكلة عدم استقرار الاسواق . وفي حالات أخرى ، سلم في مرحلة مبكرة بأنه ليس من السهل تطبيق أساليب تحقيق الاستقرار على السلعة الأساسية ، وانه يوجد مزيد من الفائدة في توجيه الاهتمام صوب تدابير انمائية أخرى ، قد تكون مؤهلة للتمويل عن طريق الحساب الثاني للصندوق المشترك .

٢٨ - وفيما يتعلق بالسلع الأساسية غير المدرجة في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، علقت المفاوضات التي تجرى برعاية الاونكتاد لعقد اتفاق دولي يحل محل اتفاق القمح الدولي لعام ١٩٧١ ، المعدل ، في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، ولم تستأنف بعد ؛ واعترف المؤتمر في القرار ١٢٦ (د - ٥) بالضرورة الملحة لاستعراض المسائل المعلقة بغية استئناف المفاوضات . وقد ظل التنغستن موضع نظر نشط في الاونكتاد سنوات كثيرة ؛ وتوخيت امكانية الدعوة الى عقد مؤتمر للتفاوض بغية عقد اتفاق دولي ، ولكن لم يتخذ بعد قرار حاسم .

٢ - استراتيجية فترة الخطة

٢٩ - يشمل التفاوض بشأن اتفاقات السلع الأساسية المراحل التالية (و) :

(أ) المرحلة التحضيرية

اجراء دراسات تتصل بالمسائل التقنية أو مسائل السياسة ؛ عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء ،

(هـ) ان السلع الأساسية المذكورة في قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) هي الموز ، والهوكسيت ، والكاكاو ، والبن ، والنحاس ، والقطن ، وغزل القطن ، والألياف الصلبة ومنتجاتها ، وخام الحديد ، والجوت ومنتجاته ، والمنغنيز ، واللحوم ، والفوسفات ، والمطاط ، والسكر ، والشاي ، والاخشاب الاستوائية ، والقصدير ، والزيوت النباتية ، بما فيها زيت الزيتون ، والبذور الزيتية . وتشمل اتفاقات السلع الأساسية الحالية والجديدة الكاكاو والبن والسكر والقصدير وزيت الزيتون والمطاط .

(و) تنفذ المرحلة التحضيرية ، فيما يتعلق بالسلع الأساسية التي تشملها اتفاقات السلع الأساسية القائمة ، في الهيئات المعنية لتلك السلع الأساسية ؛ وفي معظم الحالات ، يعقد بعد ذلك مؤتمر التفاوض في الأونكتاد .

وعقد اجتماعات تحضيرية . وتنتهي الأعمال التحضيرية عندما تكون قد قطعت مرحلة تكفي لبدء مؤتمر التفاوض ، أى عندما يتم تعيين طابع ونطاق الاجراءات الدولية اللازمة ، وعندما تبدو امكانية عقد اتفاق دولي بشأن هذه الاجراءات كبيرة .

(ب) مرحلة التفاوض

تضطلع الأمانة ، أثناء هذه الفترة ، بدور " الوسيط الأمين " وتساعد الحكومات في تسوية المسائل الأساسية في التفاوض ، وتوفر تحليلات للخلفية ، ودراسات ، ومشاريع مواد الاتفاق . وكقاعدة تقوم هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة ، ذات أمانة خاصة بها ، بادارة الاتفاق الذى يسرى لمدة محددة . وعند انتهاء مدة سريان الاتفاق ، تعود الحكومات المشتركة الى الأونكتاد للتفاوض من جديد .

(ج) تنفيذ المتابعة

تتألف أنشطة الأونكتاد أثناء فترة التنفيذ ، بعد دخول الاتفاقات حيز النفاذ ، مما يلي : متابعة عمل اللجان التحضيرية المنشأة من قبل مؤتمرات التفاوض ؛ متابعة تنفيذ الاتفاق ذاته ؛ تقييم النتائج والصعوبات وتقديم تقارير عنها الى لجنة السلع الأساسية ومجلس التجارة والتنمية .

٣٠ - عندما يبدو أن عقد اتفاق ما من اتفاقات السلع الأساسية من النوع التقليدى ليس وشيكا في الوقت الراهن ، يمكن التماس حلول بديلة مثل وضع ترتيبات غير رسمية وغير ملزمة . وفي بعض الحالات ، قد يتقرر بذل مزيد من الجهود عن طريق الأجهزة التابعة لمجموعات المنتجين - المستهلكين المستقلة .

٣١ - وتسلسل الاجراءات في اطار هذه الاستراتيجية راسخ الى حد كبير ، وينبغي أن يتبع نمطا متماثلا عموما بغض النظر عن السلعة الأساسية المعنية . بيد أنه ليس من الممكن التنبؤ ، في كل حالة ، بموعد انتهاء مرحلة وبداية المرحلة التالية ، والسلع الأساسية التي ستتناول بعد ذلك ، ودرجة تواتر الاجتماعات ، ونوع الاتفاق أو الترتيب الذى سيتم التوصل اليه على وجه التحديد ، الخ . وقد يثبت في بعض الحالات أن وضع أفق زمني لسلسلة من المفاوضات يأتي بنتيجة عكسية . ونتيجة لذلك ، يستعصى موضوع وتوقيت الدراسات الداعمة المطلوبة من الأمانة ، أو من البلدان الأعضاء المنفردة ، بوصفها مدخلا للمناقشات ، على أية برمجة متوسطة الأجل .

المرفق الثاني

خطة نموذجية بشأن الشركات عبر الوطنية

البرنامج : المركز المعني بالشركات عبر الوطنية ووحداته المشتركة مع اللجان الاقليمية

الف ــ التنظيم

١ ــ الاستعراض الحكومي الدولي

١ ــ يجرى استعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج من قبل اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية (وهي هيئة فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي) التي تجتمع مرة كل عام ، ومن قبل اللجان الاقليمية فيما يتعلق بالوحدات المشتركة .

٢ ــ الأمانة

٢ ــ وحدات الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي المركز المعني بالشركات عبر الوطنية والوحدات المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجان الاقليمية . ويرد فيما يلي بيان التنظيم الاداري للمركز المعني بالشركات عبر الوطنية والوحدات المشتركة والوظائف الثابتة من الفئة الفنية المأذون بها اعتبارا من ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ :

الوظائف من الفئة الفنية

	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
المركز المعني بالشركات عبر الوطنية			
مكتب المدير التنفيذي	٥ (أ)	١	٦
شعبة تحليل المعلومات	١٣	—	١٣
شعبة تحليل السياسة	١١	—	١١
الخدمات الاستشارية	٤	٢	٦
	٣٣	٣	٣٦

(أ) ان نائب المدير التنفيذي هو أيضا رئيس شعبة تحليل السياسة ؛ والمدير المساعد المسؤول عن مكتب المدير التنفيذي هو أيضا رئيس الخدمات الاستشارية .

الوظائف من الفئة الفنية

	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
الوحدات المشتركة			
الوحدة المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية لافريقيا	٣	—	٣
الوحدة المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية لاوروبا	٢	—	٢
الوحدة المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	٣	—	٣
الوحدة المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٢	—	٢
الوحدة المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٣	—	٣
المجموع الفرعي	١٣	—	١٣
المجموع	٤٦	٣	٤٩

باء — التنسيق

١ — الأنشطة الحكومية الدولية ذات الصلة

٣ — هناك أنشطة حكومية دولية تجرى تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الممارسات التجارية التقييدية ونقل التكنولوجيا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٤ - يجرى اعداد برامج عمل الوحدات المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجان الاقليمية بالاشتراك بين المركز وهذه الوحدات . ويعقد اجتماع تنسيقي مع الوحدات المشتركة مرة في السنة .

٣ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٥ - تعقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن البرامج المتصلة بالشركات عبر الوطنية في اطار لجنة التنسيق الادارية . وقد حددت احتياجات تنسيقية مستقلة مع كل من المنظمات والوكالات المشتركة في كل برنامج فرعي .

٤ - الوحدات التي يتوقع الاضطلاع بأنشطة هامة مشتركة معها أثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٦ - من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع اللجان الاقليمية (الوحدات المشتركة) ، وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة العالمية للسياحة .

البرنامج الفرعي ١ : تأمين ترتيبات دولية فعالة

(أ) الأهداف

٧ - أهداف هذا البرنامج الفرعي هي ما يلي :

' ١ ' الهدف العام للأمم المتحدة

تأمين ترتيبات دولية فعالة لعمل الشركات عبر الوطنية ترمي الى تعزيز مساهمتها في تحقيق الاهداف الانمائية الوطنية والنمو الاقتصادي العالمي مع السيطرة على آثارها السلبية والقضاء على هذه الآثار ؛

' ٢ ' الأهداف الثانوية المحددة زمنيا للأمم المتحدة

(أ) انجاز مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية خلال فترة الخطة ؛

(ب) انجاز اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة خلال فترة الخطة ؛

(ج) انجاز ترتيبات دولية رسمية بشأن معايير المحاسبة ورفع التقارير خلال فترة الخطة ؛

'٣' الأهداف الثانوية المستمرة للأمم المتحدة

مراقبة تنفيذ مدونة قواعد السلوك والاتفاق الدولي بشأن المدفوعات غير المشروعة وسائر الترتيبات الرسمية الدولية متى ظهرت الى حيز الوجود .

'٤' الأهداف الثانوية المستمرة للأمانة

(أ) خدمة الاجتماعات الحكومية الدولية التي ترمي الى تأمين ترتيبات دولية فعالة بشأن الشركات عبر الوطنية ؛

(ب) تولي أية مسؤوليات تسند الى الأمين العام لمراقبة تنفيذ هذه الترتيبات .

(ب) المشكلة المطروقة

٨ - على الرغم من أنه قد بذلت عدة جهود فان المجتمع الدولي لم يضع حتى الآن "قواعد (شاملة) للعبة" فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والأنشطة الدولية للشركات عبر الوطنية ، مثلما فعل في مجالات التجارة الدولية والشؤون النقدية .

(ج) السند التشريعي

٩ - يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٨ (د - ٥٧) و ١٩١٣ (د - ٥٧) و ١٩٧٨/٧١ و ١٩٧٩/٤٤ وقرارات المجلس التي اعتمد بها تقارير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية .

(د) الاستراتيجية خلال فترة الخطة

'١' الاستراتيجية الحكومية الدولية .

١٠ - مدونة قواعد السلوك : سيواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع مدونة لقواعد السلوك التفاوض بشأن نص توفيقي على أساس النص الذي أعده الرئيس . ولم يتسن وقت اعداد هذه الخطة تحديد ما يحتمل أن يكون عليه الطابع القانوني للمدونة أو أحكامها الرئيسية أو أسلوب مراقبة تنفيذها ، متى ظهرت الى حيز الوجود ، على الرغم من أنه من المحتمل ان يطلب من المركز دعم تنفيذ المدونة .

١١ - الاتفاق المتعلق بالمدفوعات غير المشروعة : من المتوقع عقد مؤتمر للمفوضين في عام ١٩٨٠ لابرام اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة . ولم يتسن وقت اعداد هذه الخطة تحديد ما يحتمل أن يكون عليه المركز القانوني للاتفاق أو أحكامه الرئيسية أو أسلوب مراقبة تنفيذها .

١٢ — المعايير الدولية للمحاسبة ورفع التقارير : سيواصل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة ورفع التقارير أعماله . ولم يتسن وقت اعداد هذه الخطة تحديد ما ينتظر ان يوصى به الفريق بشأن المركز القانوني لهذه الترتيبات الدولية أو أهدافها الرئيسية أو أسلوب مراقبة تنفيذها .

' ٢ ' استراتيجية الأمانة

١٣ — تتمثل استراتيجية الامانة فيما يتعلق بهذا البرنامج الفرعي في تقديم الدعم الفني والخدمات الى الهيئات الحكومية الدولية المكلفة بوضع الاتفاقات أو الترتيبات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وذلك باعداد وثائق معلومات أساسية تقدم تحليلا للمسائل التي تفيد في وضع مدونة أو اتفاقات أو ترتيبات ، واعداد وثائق تستعرض وتقيّم تنفيذ هذه الاتفاقات أو الترتيبات ، والمساعدة في اعداد النصوص التفاوضية .

(هـ) مؤشرات الأداء والأثر

١٤ — ان المؤشر المباشر للمنجزات المتوقع تحقيقها تحت هذا البرنامج الفرعي هو انجاز الترتيبات الرسمية الدولية المذكورة أعلاه . واذا كانت اجراءات مراقبة التنفيذ المدرجة في هذه الترتيبات تتطلب اعداد تقارير عن تنفيذها سوف تشكل المعلومات الواردة في هذه التقارير مستوى ثان من المؤشرات .

البرنامج الفرعي ٢ : الأبحاث

(أ) الأهداف

١٥ — أهداف هذا البرنامج الفرعي هي ما يلي :

' ١ ' الهدف العام للأمانة

مساعدة مقرري السياسة في الدول الأعضاء والهيئات الحكومية والكيانات والمؤسسات الاقتصادية الوطنية المختصة في وضع وتنفيذ السياسة والترتيبات الدولية وفي التوصل الى فهم أفضل للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية لأنشطة الشركات عبر الوطنية ، وتحسين قدرتها على التعامل مع الشركات عبر الوطنية وذلك بتزويدها بنتائج الأبحاث .

' ٢ ' الأهداف الثانوية المحددة زمنيا للأمانة

انجاز دراسات عن قضايا أساسية وتحليل متجدد القطاعات بشأن الشركات عبر الوطنية بحلول عام ١٩٨٣ .

' ٣ ' الأهداف الثانوية المستمرة للأمانة

(أ) نشر دراسة متكاملة عن الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للشركات عبر الوطنية مرة كل خمس سنوات ؛

(ب) تزويد الهيئات الحكومية الدولية بما تطلبه من دراسات أخرى بشأن الشركات عبر الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦ - دفع الدور المتزايد الذى تقوم به الشركات عبر الوطنية في التنمية الداخلية والعلاقات الدولية للدول الأعضاء الى أن تعمد عند وضع كل من سياستيها الوطنية والدولية الى اجراء تقييم دقيق للآثار الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية للشركات عبر الوطنية . بيد ان هناك فهما غير كاف لما يمكن أن يكون للشركات عبر الوطنية من اسهام في الاقتصادين الوطني والعالمي ، ومن أثر عليهما . ويرجع ذلك ، من ناحية ، الى حداثة الظاهرة وتعقيدها ، ومن ناحية أخرى ، الى عدم جمع المعلومات عن أنشطة الشركات عبر الوطنية بقدر كاف وبأسلوب منهجي . وفي حين أنه توجد بعض الدراسات فانها لا تركز على كثير من اهتمامات البلدان الأصلية والمضيفة ، وتترك عددا كبيرا من الثغرات وتستند في أحيان كثيرة الى افتراضات غير مناسبة أو بيانات تفضي الى استنتاجات مشكوك فيها . ولا توجد دراسات شاملة أو معلومات مقارنة وموثوق بها عن الشركات عبر الوطنية ، وهناك حاجة الى هذه الدراسات وتلك المعلومات لكي تيسر للدول الأعضاء وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

(ج) السند التشريعي

١٧ - يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٠٨ (د - ٥٧) و ١٩١٣ (د - ٥٧) وقرارات المجلس التي اعتمد بها تقارير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية .

(د) استراتيجية فترة الخطة

١٨ - يستهدف البرنامج الفرعي الخاص بالأبحاث دعم أهداف البرنامجين الفرعيين ١ و ٤ .

١٩ - الدراسات العامة والمتعددة القطاعات . ستنتج كل خمس سنوات دراسة استقصائية شاملة عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في مجال التنمية العالمية . وسوف تستند هذه الدراسة الاستقصائية الى نتائج جميع الدراسات البحثية ونواتج النظام الشامل للمعلومات . وسوف تنشر دراسات أخرى مختلفة متعددة القطاعات استجابة لطلبات اللجنة . وستنصبّ هذه الدراسات أساسا على ما يلي : '١' الروابط ، سواء القادمة أو السابقة ، التي أقامتها الشركات عبر الوطنية بينها لاقتصاد البلد المضيف ، ولا سيما في البلدان النامية ؛ '٢' الآثار الاجتماعية والسياسية للشركات عبر الوطنية ؛ '٣' التحويلات المالية الدولية ، بما فيها العمليات المحلية التي تقوم بها المصارف عبر الوطنية في البلدان النامية ، وعمليات المراكز المالية البعيدة ؛ '٤' ميزان المدفوعات ، بما في ذلك تحليل نواتج سياسات معينة ؛ '٥' التجارة فيما بين الشركات وأبعادها وتأثرها بالعوامل

الخارجيـــة والمشاكل المتعلقة بتسعير النقل ؛ '٦' المنافسة واستراتيجية الشركات والقدر الذى تتزايد به المنافسة أو تتناقص أو يتغير به طابعها في القطاعات المختلفة ؛ '٧' تنفيذ سياســـات وتدابير ترمي الى تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية ، بما في ذلك المشاركة في المشـــروع الأقاليمي لصادرات السلع الأساسية الأولية .

٢٠ - الدراسات القطاعية . أثبت المركز من خلال استعراض قام به للبيانات المتوفرة أن ١٢ صناعة تظهر بشكل بارز في الخطط الانمائية للبلدان النامية ، وتشارك فيها الشركات عبر الوطنية مشاركـــة كبيرة في الوقت نفسه وهي : معالجة النفط ، والبتروكيماويات ، والألياف التركيبية ، والأسمـــدة ، وتنقية ومعالجة المعادن والفلزات ، والمطـــاط ، والمعدات الكهربائية ، والالكترونيـــات ، ومعدات النقل ، والآلات غير الكهربائية (ولا سيما أجزاء الآلات والأدوات) ، وتجهيز الأغذيـــة والمشروبات الخفيفة والمستحضرات الصيدلية . وسوف تنجز الدراسات الأساسية المتعلقة بها بحلـول عام ١٩٨٣ .

٢١ - المسائل والسياسات الخاصة . سوف تنشر دراسات عن مواضيع خاصة بناء على طلب اللجنة .

(هـ) مؤشرات الأداء والأثر

٢٢ - سوف تسجل وتحلل الردود على استبيانات تتعلق بمنشورات مختارة لاستخلاص استنتاجـات لتحسين أنشطة هذا البرنامج الفرعي .

٢٣ - لا يبدو أنه يمكن وضع مؤشرات للأثر فيما يتعلق بهذا البرنامج الفرعي .

البرنامج الفرعي ٣ : النظام الشامل للمعلومات

(أ) الأهداف

٢٤ - أهداف هذا البرنامج الفرعي هي ما يلي :

'١' الأهداف العامة للأمانة

توفير معلومات شاملة عن العمليات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية ومعرفة بهذه العمليات وتزويد البلدان الأصلية والمضيفة بها لتمكينها من التوصل الى فهم أفضل لطبيعة أنشطة الشركـــات عبر الوطنية وآثارها الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والقانونية وتعزيز القدرة التفاوضية للبلـدان المضيفة ، وتشجيع اسهام هذه الشركات في تحقيق الأهداف الانمائية الوطنية والنمو الاقتصـادى العالمي ؛

'٢' الأهداف الثانوية المحددة زمنيا للأمانة

(أ) انجاز دراسات عن أنشطة الشركات عبر الوطنية ودورها في القطاعات ذات الاهمية الخاصة للبلدان المضيفة ولا سيما البلدان النامية بحلول عام ١٩٨٣ ؛

(ب) انشاء قاعدة بيانات كافية لجميع عناصر نظام المعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وتشغيل جميع جوانبه بحلول عام ١٩٨١ ؛

'٣' الأهداف الثانوية المستمرة للأمانة

(أ) نشر دراسة استعراضية سنوية للملامح البارزة لأنشطة الشركات عبر الوطنية واتجاهاتها ، بما في ذلك تدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا في القطاعات والبلدان والمناطق المختلفة ؛

(ب) نشر دراسة استقصائية عن التشريعات واللوائح الوطنية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية بصفة دورية ؛

(ج) نشر ثبوت للمراجع وأدلة معلومات عن الشركات عبر الوطنية بصفة دورية ؛

(د) تزويد الهيئات الحكومية الدولية ، بما فيها الهيئات الأقاليمية والاقليمية ، والحكومات والمؤسسات على الصعيد الوطني بما يلزم من الدراسات والمعلومات الأخرى المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وأنشطتها ؛

(هـ) وضع ترتيبات مؤسسية لتبادل المعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية بين نظام المركز ونظم المعلومات الاقليمية والوطنية ؛

(و) الاحتفاظ بمعلومات متجددة عن الشركات عبر الوطنية لتلبية طلبات المعلومات التي يقدمها المستخدمون الخارجيون والداخليون .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٥ - تستلزم تزايد أهمية الشركات عبر الوطنية تحليلا مستمرا لأنشطتها في البلدان المضيفة والبلدان الأصلية . بيد أن الافتقار الى معلومات كافية ومقارنة عن هذه الشركات يحد من قدرة الدول الأعضاء على تقييم آثار هذه الأنشطة وأصدائها وعلى التفاوض مع تلك الشركات بفعالية .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٨ (د - ٥٧) و ١٩١٣ (د - ٥٧) و ١٩٧٩/٤٤ وقرارات المجلس التي اعتمد بها تقارير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية .

(د) استراتيجية فترة الخطة

٢٧ - الغرض من النظام الشامل للمعلومات هو دعم أهداف البرنامجين الفرعيين ١ و ٤ . ويجرى حاليا تطوير النظام فيما يتعلق بالعناصر المبينة في الفقرات التالية .

٢٨ - السياسات والقوانين واللوائح المتعلقة بالمواضيع المتصلة بالشركات عبر الوطنية . سيواصل المركز جمع المعلومات ونشر الدراسات المتعلقة بالتشريعات القانونية والأحكام الادارية والبيانات السياسية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وعن تنفيذ هذه القوانين والاجراءات وآثارها على التصنيع وتدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية .

٢٩ - اتجاهات أنشطة الشركات عبر الوطنية . مواصلة تحليل البيانات المتجمعة فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية لتقييم اتجاهات وآثار هذه التدفقات والأمور ذات الصلة .

٣٠ - الدراسات المتعلقة بالصناعة . الغرض من هذه الدراسات هو توفير تحليل شامل لمشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاعات معينة . وسوف تغطي هذه الدراسات اتجاهات النمو والبنية التنافسية والأنماط المتغيرة للملكية والمواضيع الأخرى المتصلة بالعمليات التي تقوم بها هذه الشركات في كل قطاع . وسوف تركز الدراسات المتعلقة بالصناعة على القطاعات ذات الأهمية الخاصة للبلدان المضيفة ، ولا سيما البلدان النامية ، مثل الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية ؛ وصناعة الآلات والمعدات ، بما فيها المعدات الميكانيكية والكهربائية ومعدات النقل ، وقطاعات أخرى مثل الالكترونيات ومعالجة النفط والبتروكيماويات . وقد أنجز المركز دراسات عن بعض أفرع الصناعة التي تندرج تحت هذه الفئات ، بما في ذلك الألومنيوم والنحاس . ومن المتوقع انجاز بعض الدراسات عن المعدات الكهربائية الثقيلة والمعدات الزراعية والأسمدة خلال عام ١٩٨٠ ، وسينجز التحليل الخاص بدور الشركات عبر الوطنية وأنشطتها في القطاعات الأخرى المختارة بحلول عام ١٩٨٣ .

٣١ - معلومات عن الشركات منفردة . تجمع هذه المعلومات تحت فئتين : معلومات عامة (أساسا عن بنود البيانات المالية للمؤسسة ككل وتحديد المؤسسات الأجنبية المنتسبة اليها) عن عدد كبير من الشركات ومعلومات متعمقة عن عدد محدود من الشركات الكبرى في القطاعات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية المضيفة .

٣٢ - معلومات عن مجالات محددة . سيستمر جمع المعلومات عن جوانب محددة مختلفة من جوانب الممارسات المالية والتنظيمية ونقل التكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية ، بما في ذلك حركة رؤوس الأموال والاقتراض المحلي والممارسات التجارية التقييدية .

٣٣ - العقود والاتفاقات . ستمنح الأولوية للمعلومات المتعلقة بالعقود والاتفاقات المبرمة بين كيانات في البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية ، بما في ذلك تحليل شتى أحكام الأنواع المختلفة من العقود .

٣٤ - معلومات عن مصادر البيانات والمعلومات . سيحتفظ المركز بثبت مرجعي مستكمل عن الشركات عبر الوطنية ومسح للبحوث وأدلة خاصة مختلفة للمعلومات والمؤسسات التي تتعامل مع الشركات عبر الوطنية .

٣٥ - وفي حين أن كل عنصر من عناصر النظام أساسي ، فان الأولويات المحددة تختلف فيما يتعلق بكل بلد أو مجموعة من البلدان على حدة . وسوف يعمل المركز على ابقاء نظام المعلومات واسع النطاق بدرجة تمكنه من تقديم جميع المعلومات التي تسد الاحتياجات المختلفة للحكومات والمستخدمين الأساسيين للنظام . ومن المزمع أن يكون النظام مرنا بدرجة تسمح بادخال أية تغييرات في المستقبل على درجات الأولوية الممنوحة للعناصر لمسايرة زيادة المعلومات المختزنة في النظام واكتساب قدر أكبر من الخبرة فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة للمستخدمين الأساسيين للعناصر المختلفة . وستمنح في الوقت نفسه ، استجابة لاحتياجات الحكومات التي أعرب عنها في الدراسة الاستقصائية التي أجريت مؤخرا ، أعلى درجات الأولوية الى ما يلي : '١' المعلومات المتصلة بالسياسات والقوانين واللوائح المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، '٢' العقود والاتفاقات المبرمة بين الشركات عبر الوطنية وكيانات في البلدان المضيفة ، '٣' التحليلات المتعلقة بالصناعة .

٣٦ - وسوف تستخدم المعلومات المختزنة في النظام لتلبية الطلبات الخاصة للمستخدمين الخارجيين والداخلين . وبالاضافة الى ذلك فانها ستنشر كمجموعة من المنشورات مثل دراسات وتقارير سنوية ودراسات استقصائية وأدلة معلومات وكذلك من خلال " نشرة المركز المعني بالشركات عبر الوطنية " (CTC/Reporter) .

(هـ) مؤشرات الأداء والأثر

٣٧ - سيحتفظ بالسجلات التالية وستحلل من أجل استخلاص استنتاجات لتحسين أنشطة هذا البرنامج الفرعي :

(١) سجل لطلبات المعلومات الواردة من مستخدمين خارجيين ، يبين طبيعة الطلب ونوع المستخدم ؛

(٢) الردود على استبيانات متعلقة بمنشورات مختارة منها " نشرة المركز المعني بالشركات عبر الوطنية " .

٣٨ - لا بد وأن من الممكن وضع مؤشرات للأثر فيما يتعلق بهذا البرنامج الفرعي .

البرنامج الفرعي ٤ : الخدمات الاستشارية

(أ) الأهداف

٣٩ - أهداف هذا البرنامج الفرعي هي ما يلي :

' ١ ' الهدف العام للأمانة

تقديم الخدمات الاستشارية بهدف تعزيز قدرات البلدان المضيفة ، ولاسيما البلدان النامية ، على معالجة الأمور المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ؛

' ٢ ' الأهداف الثانوية المستمرة للأمانة

(أ) تلبية الطلبات الخاصة التي تقدمها الحكومات لايفاد بعثات استشارية على أن تكون الفترة بين استلام المركز للطلب ووصول الخبراء الى البلد الذى طلبهم أقل في المتوسط من شهرين .

(ب) مواصلة عقد حلقات العمل ومناقشات المائدة المستديرة بشأن جميع المسائل المتصلة بالاجراءات التنظيمية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والمفاوضات التي تجرى معها .

(ب) المشكلة المطروقة

٤٠ - ان امكانية وجود اختلاف في المصالح والأهداف بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة يعني ضمنا انه يجب على البلدان المضيفة عند وضعها السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تعتمد ضمنا أو صراحة سياسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر - الذى تقوم به في العادة الشركات عبر الوطنية - وبشأن الشركات عبر الوطنية بوصفها مورّدة للتكنولوجيا والمعرفة الادارية . واعتماد السياسات ينعكس عادة في التشريعات أو اللوائح التي كثيرا ما تترك عمدا أو ضمنا جوانب معينة من شروط دخول الشركات عبر الوطنية للبلد وممارستها نشاطها فيه مفتوحة للتفاوض . وتحتاج البلدان النامية الى مساعدة سواء في وضع السياسات العامة أو في التفاوض مع الشركات عبر الوطنية كل على حدة بشأن الشروط المذكورة لدخولها البلد وممارستها نشاطها فيه .

(ج) السند التشريعي

٤١ - يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٠٨ (د - ٥٧) و ١٩١٣ (د - ٥٧) وقرارات المجلس التي اعتمد بها تقارير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية .

(د) استراتيجية فترة الخطة

(١) المشاريع الاستشارية

٤٢ - ان عددا كبيرا جدا من الطلبات المقدمة من الحكومات يتعين تلبيته على وجه السرعة لأنه يتعلق بمفاوضات أو تدابير تشريعية مقبلة . وستظل استراتيجية المركز في هذا المجال هي الاحتفاظ بثلاثة مصادر للخبرة يكمّل كل منها الاثنين الآخرين : موظفون متفرغون ، ومهنيون يعملون على أساس عدم التفرغ ، وقائمة بأسماء خبراء خارجيين لتلبية احتياجات المساعدة الخاصة . ومن المتوقع أن تظل بعثات الخبراء الفرادى أو مجموعات الخبراء المتعددة التخصصات تندرج تحت فئتين رئيسيتين :

(أ) مشاريع تتعلق بالسياسات والقوانين واللوائح قد تتضمن ما يلي :

- المساعدة في وضع أو تنقيح القوانين واللوائح المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية ، سواء بوجه عام أو في قطاعات معينة (مثل الموارد الطبيعية) أو بشأن مسائل خاصة (مثل تسعير النقل) ؛

- المساعدة في دراسة خيارات السياسة العامة تجاه الشركات عبر الوطنية أو فيما يتعلق بمسائل محددة مثل الملكية والرقابة ونقل التكنولوجيا وتسعير النقل والمسائل الضريبية والمالية : وقد يكون ذلك إما في اطار الأهداف الانمائية الوطنية وإما في اطار السياسات الانمائية المتعلقة بموارد طبيعية معينة أو بقطاع الصناعة أو الخدمات ؛

- تقديم المساعدة الى الحكومات في مجال وضع أو تعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم ودراسة ومراقبة المشاريع التي تنطوى على مشاركة أجنبية متساوية أو غير متساوية وكذلك المشاريع المتعلقة بانشاء أو تعزيز الهياكل الأساسية والاجراءات وشبكة المعلومات الحكومية ذات الصلة في هذا المجال ؛

(ب) مشاريع تتعلق بمسائل متصلة بترتيبات خاصة مع الشركات عبر الوطنية قد تتضمن ما يلي :

- مساعدة الحكومات في تقييم المزايا البديلة لمختلف أنواع الترتيبات التعاقدية ، مثل المشاريع المشتركة ومنح التراخيص والعقود الادارية والاتفاقات المتعلقة بتقاسم الانتاج ، في اطار مشاريع محددة ؛

- مساعدة الحكومات في تحليل واستعراض مشاريع الاتفاقات والعقود التي تنطوى على مشاركة متساوية أو غير متساوية للشركات عبر الوطنية في مجال الموارد الطبيعية أو قطاع الصناعة أو الخدمات ؛

- مساعدة الحكومات بتزويدها بموظفي الدعم للاعداد للمفاوضات التي ستجرى مع الشركات عبر الوطنية ؛

- الرد على الاستفسارات المقدمة من الحكومات للحصول على معلومات معينة عن سياسات الحكومات الأخرى وتشريعاتها وممارساتها وخبراتها فيما يتعلق ببعض الشركات عبر الوطنية أو عن ترتيبات تعاقدية مختلفة توصلت اليها بلدان أخرى فيما يتعلق بمشاريع مماثلة .

'٢' برامج التدريب

٤٣ - ستعقد بوجه عام اجتماعات بين كبار المسؤولين في كل منطقة أو منطقة دون اقليمية أو بلد والوحدات المشتركة من أجل تحديد احتياجات بلدان المنطقة قبل القيام بأنشطة في مجالاتهم .

٤٤ - حلقات العمل : سيواصل عقد حلقات عمل من نوعين : حلقات عمل عامة بشأن تنظيم عمل الشركات عبر الوطنية والتفاوض معها على أساس شامل لعدة قطاعات وحلقات عمل متخصصة إما بشأن قطاعات اقتصادية معينة مثل التعدين والبتروكيماويات ومصائد الأسماك وإما بشأن مسائل تقنية مثل المعلومات وتسعير الافشاء أو النقل . وسوف تنظم حلقات العمل على الصعيد الأقاليمي أو الاقليمي أو دون الاقليمي أو الوطني ، وسوف تعقد في البلدان النامية . وستظل تعالج مواضيع مثل الاطارات التشريعية والادارية والمسائل المتعلقة بالملكية والرقابة واقتسام الأرباح والأشكال البديلة للمشاركة الأجنبية وفرض الضرائب وتسعير النقل ونقل التكنولوجيا والتعاون الاقليمي وطبيعة تنظيمات الشركات عبر الوطنية وعملياتها واجراءاتها وأساليبها التفاوضية . ويوجه اهتمام خاص الى سياسات سائر البلدان النامية وتشريعاتها ونهجها وخبراتها .

٤٥ - مناقشات المائدة المستديرة الأقاليمية : سوف تستمر هذه المناقشات التي تجمع كبار المسؤولين الحكوميين الذين تتوفر لديهم عملية واسعة على أعلى مستوى حول المواضيع المتعلقة بالشركات عبر الوطنية من أجل تبادل الخبرات والتوصل الى استنتاجات بشأن العلاقات بين الحكومات والشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بمسائل محددة . وسوف تنشر مداولات هذه الموائد المستديرة حتى تستطيع الحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان النامية ، أن تستفيد من خبرة وآراء مسؤولين على مستوى عال من بلدان أخرى .

'٣' الأنشطة الأخرى

٤٦ - سيقدم الدعم الى سائر المنظمات التي تعقد اجتماعات أو دورات تدريبية بشأن امور تتعلق بالشركات عبر الوطنية ، والى المؤسسات التعليمية الوطنية في الجهود التي تبذلها لتطوير برامج التعليم المتعلقة بالشركات عبر الوطنية . وسوف يمنح المسؤولون في البلدان النامية زمالات ترمي بصفة خاصة الى تيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية .

وستبذل أيضا جهود لتحقيق ما يلي :

(أ) احاطة المسؤولين الحكوميين المختصين علما بمجموعة الخدمات المتوفرة في اطار برنامج التعاون التقني ؛

(ب) اعداد مواد ذات طابع عيارى نسبيا في شكل كتيبات وورقات تقنية تتناول المشاكل العملية التي تظهر على أساس متكرر ، لكي يستخدمها المسؤولون الحكوميون .

(هـ) مؤشرات الأداء والأثر

٤٧ - سوف يحتفظ بالسجلات التالية وسوف تحلل من أجل استخلاص استنتاجات لتحسين الخدمات الاستشارية :

'١' الوقت الذى تستغرقه تلبية الطلبات فيما يتعلق بكل مشروع من المشاريع القصيرة الأجل ؛

'٢' تقييمات الحكومات للخبراء الموفدين لمساعدتها ؛

'٣' ردود المشتركين في حلقات العمل على الاستبيانات المتعلقة بهذه الحلقات .

٤٨ - لا يبدو أنه يمكن تحديد أية مؤشرات للأثر فيما يتعلق بهذا البرنامج الفرعي .

البرنامج الفرعي ٥ : الأنشطة الاقليمية

(أ) الهدف

٤٩ - ان هدف هذا البرنامج الفرعي ، بالاضافة الى مساعدة عمل المركز ، هو المساعدة في التخفيف من حدة المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء في تعاملها مع الشركات عبر الوطنية ، والتي تنفرد بها كل منطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٥٠ - على الرغم من أن أنشطة الشركات عبر الوطنية تهم جميع الدول الأعضاء ، وعلى الرغم من أنها تشمل جميع المناطق ، فان طبيعة هذه المشاكل تختلف من منطقة الى أخرى ، ويلزم في بعض الحالات اتباع نهج اقليمي للتخفيف من حدتها .

(ج) السند التشريعي

٥١ - يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٦١ (د - ٥٩) وما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات اللجان الاقليمية .

(د) استراتيجية فترة الخطة

٥٢ — في المنطقة الافريقية ستجرى دراسات عن سياسات الحكومات تجاه الشركات عبر الوطنية بهدف تحقيق التوافق بينها ، وتعزيز القدرات التفاوضية للبلدان المضيفة ، وايجاد السبل والوسائل التي تكفل لها جني أقصى قدر ممكن من الفوائد من أنشطة الشركات عبر الوطنية . وسوف ترمي الدراسات أيضا الى ايجاد البدائل الممكنة للشركات عبر الوطنية لتحقيق التنمية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات .

٥٣ — وفي المنطقة الأوروبية ستجرى دراسات وتجمع معلومات عن أثر الشركات عبر الوطنية على الهياكل والممارسات السوقية وعلى اتجاهات تنمية الترتيبات التعاونية القائمة بين الشرق والغرب ، والتي تشترك فيها الشركات عبر الوطنية ، وعن عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية .

٥٤ — وفي منطقة امريكا اللاتينية ستجرى دراسات تحليلية عن أثر الشركات عبر الوطنية في مجالات مثل عمليات نقل التكنولوجيا وميزان المدفوعات والتعاون الاقليمي بهدف تعزيز قدرة الحكومات على معالجة أنشطة الشركات عبر الوطنية .

٥٥ — وفي منطقة غربي آسيا سوف تتركز الأبحاث على أنشطة الشركات عبر الوطنية في مجال صناعة النفط وعدد من القطاعات الرئيسية المنتقاة . وسيجرى توسيع نطاق الدراسات العامة المتعلقة بالشركات وتحديثها . وستجرى أيضا دراسة عن اللوائح الوطنية والدولية ، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية ، وتنفيذها .

٥٦ — وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ سينصب التركيز على جهود محددة في مجال التعاون دون الاقليمي والاقليمي لتعزيز المركز التفاوضي للحكومات المضيفة . وفي هذا الصدد ، ستجرى أبحاث سوف تستخدم نتائجها في أنشطة التدريب والخدمات الاستشارية .

٥٧ — وبالاضافة الى ذلك ، سينفذ مشروع أقاليمي (يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائي من مصادر خارجة عن الميزانية) عن تسع سلع أساسية أولية ، وذلك بالاشتراك مع الوحدات المشتركة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لافريقيا . وسوف ينتج هذا المشروع دراسات حالات افرادية تجريبية عن السلع الأساسية المنتقاة وكذلك دراسات متكاملة قطاعية ومتعددة القطاعات . ويرمي هذا المشروع الى تقييم توزيع الأرباح بين الشركات عبر الوطنية والحكومات المضيفة ، وتعزيز قدرة الحكومات المضيفة على التفاوض بشأن عقد اتفاقات ومراقبة تنفيذ الاتفاقات المبرمة في هذه المجالات .

(هـ) مؤشرات الأداء والأثر

٥٨ — لا يبدو أنه يمكن تحديد مؤشرات للأداء أو للأثر فيما يتعلق بهذا البرنامج الفرعي .

— — — — —